اتجاهات التجارة الخارجية في العراق في ظل اتباع سياسة الحرية التجارية

م.د. حسين شناوة مجيد
جامعة واسط _كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة[1]

شهدت اقتصادات الدول النامية في العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي و العشرين تغيرات جذرية نحو العولمة الاقتصادية والاستثمار الاجنبي والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والتي تعد من الجوانب المهمة للحرية الاقتصادية ، فضلا عن تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي التي اوصت بها المنظمات الاقتصادية الدولية فأحدثت تغيرات وتوسعات سريعة للحرية الاقتصادية في العالم ، فسجلت تطورا ايجابيا في ارتفاع درجتها ، وعلى الرغم من ان هذه التغيرات انعكست بشكلها الايجابي على بعض اقتصادات البلدان النامية ، ولكن اقترنت بمجموعة من التغيرات الاقتصادية السلبية والمتمثلة بالأزمات المالية والاقتصادية وظهور الفروق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء ، وارتفاع معدل التضخم ، وزيادة القيود غير الكمركية وفق سياسة الحمائية الجديدة في ظل الدعوة الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .والعراق من بين هذه البلدان التي شهدت تحولا من الاقتصاد المركزي المخطط الى اقتصاد يعتمد على الية السوق بإرادة خارجية بالإضافة الى تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ورفع القيود عن حركة التجارة بين الدول وصولا الى الحرية الكاملة في التجارة الدولية .

Abstract

Economies of developing countries witnessed essential changes in the last decade and at the beginning 21th century forward economic globalization, the foreign investment, privatization, and release of the foreign trade which is one of the most important of economic liberalism as well as adoption of economic reform which the international economic organizations are

the world trade organization (WTO)

Iraq is one of the countries witnessed transformation from planed central economics to economics that depends on market mechanism with foreign welling as well as applying economic reform policies, removing restrictions on trade movement among countries getting to perfect liberalism in the international trade. With these procedures emerged many positive and negative effects on Iraqi economic variables which research aims to apply them. The study reached to many conclusions and recommendations

recommended to do them which are made rapid changes and expansions of the economic liberalism in the world, and it's recorded positive development in high level. Although these changes reflected positively in several economies of developing countries, but there is group of negative economic changes like financial and economic crisis, appearance of differences between official exchange rate and exchange rate on the black market, high inflation, increasing restrictions of non-customs according to new protectionism policy at the time voices called for joining to

مشكلة الدراسة

ان القيام بالاصلاحات الاقتصادية والدعوة الى اتباع سياسات الحرية التجارية لم تكن وفق سياق مخطط له بشكل دقيق وفي اوقات زمنية محددة دون ان ترافقه اجراءات مالية ونقدية مدروسة تدعم العوائد المرجو تحقيقها من تطبيق هذه السياسات او تلافي سلبياتها .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان مفهوم واسباب ومتطلبات ونتائج تطبيق سياسة الحرية التجارية وتحليل واقع التجارة الخارجية في العراق فضلا عن تحليل الميزان التجاري والسياسات المتبعة ووضع مقترحات لتلافي سلبيات تطبيق السياسات التجارية خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان تطبيق سياسة الحرية التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان لها الاثر السلبي على متغيراته الاقتصادية وادت الى تعميق الاختلال الناجم عن كونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط .

هيكل الدراسة

من اجل تحقيق اهداف البحث قسم الى اربع مباحث ، تناول المبحث الاول الاطار

النظري لتحرير التجارة الخارجية ، اما المبحث الثاني تضمن تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق اما المبحث الثالث فقد تناول السياسات الاقتصادية في ظل تحرير التجارة بعد عام ٢٠٠٣ ، اما المبحث الاخير فقد ركز على تقديم مقترحات ومعالجات للاستفادة من مزايا تحرير التجارة.

المبحث الاول

تحرير التجارة الخارجية (مدخل نظري)

اولا :- المفهوم

يشير مفهوم التحرير لغوياً الى انه مصدر اشتقاقي لفعل حرر ، يحرر ، تحرير أي صار حراً ، ويشير اصطلاح التحرير الى التخلص من الشوائب او الرق [٢] ، وهنا يدل هذا المفهوم على الحالة المعاكسة للرق ، اما من الناحية الاقتصادية فيشير هذا المفهوم الى مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تهدف الى توجيه التجارة الدولية نحو الحياد ، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات والواردات من خلال رفع القيود عليها [٣] ، اما من وجهة المؤسسات الدولية فيشير الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسة حيادية والعمل على تخفيض قيمة الرسوم الكمركية المرتفعة والتوجه الى جعلها نظام موحد [٤].

ثانياً :- سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسات التجارة الدولية بانها "مجموعة من القواعد والاساليب والادوات والاجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم" [٥]

وان لهذه السياسة اهداف اقتصادية واجتماعية [٦] ، تتمثل الاهداف الاقتصادية برفد الخزانة العامة بالموارد المالية لتمويل الانفاق العام عن طريق فرض الرسوم على السلع الداخلة الى البلد المعني ، وكذلك حماية المنتج المحلي من منافسة السلع الاجنبية وحماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية كون التجارة الخارجية وسيلة الاتصال بالخارج فضلا عن تشجيع الاستثمار من اجل التصدير والحماية من سياسة الاغراق ، اما الاهداف الاجتماعية فتتمثل باعادة توزيع الدخل القومي وحماية فئات معينة من المجتمع فضلاً عن اهداف استراتيجية .

وتعد سياسة الحرية التجارية من اهم سياسات التجارة الدولية التي انتعشت مع تنامي الفكر الكلاسيكي الداعي الى ضرورة ازالة كافة الحواجز التي تعيق حركة السلع والخدمات خارج حدود الدولة ، وسيتم مناقشة مرتكزات هذه السياسة على وفق الاتي :-

١- سياسات حرية التجارة

على الرغم من الحجج الكثيرة التي نادى بها انصار سياسة الحماية التجارية كإحدى سياسات التجارة الدولية ، الا ان اغلب البلدان لجات الى تخفيف القيود على التجارة

والتحول نحو حرية التجارة من خلال اتباع السياسات الاتية :-

أ- سياسات تشجيع الصادرات

تهدف الى زيادة تدفق الصادرات الى بلدان العالم الخارجي من خلال تقديم منح مادية وعينية للسلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية من اجل تشجيعها على تحسين وضعها التنافسي وزيادة الصادرات لتحقيق اهداف اقتصادية تتمثل بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف العجز في الميزان التجاري [٧] ومعالجة البطالة وغيرها من الاهداف ، وتنطوي هذه السياسة على نموذجين من الاجراءات الاولى منفتحة لا تميز بين السوق المحلي والسوق الدولي بهدف زيادة الصادرات ، اما الثانية تستهدف السوق المحلي بهدف تحفيز الانتاج لغرض احلال الواردات .

ب- السياسات المتعلقة بالاستيرادات

تشتمل هذه السياسة على الاجراءات التي تتعلق بالاستيرادات من خلال الغاء القيود الكمية وتخفيض معدلاتها وتخفيض الضرائب الكمركية والاتجاه نحو توحيدها من اجل اتباع سياسة محايدة بين الصادرات والاستيرادات .

٢- اسباب تحرير التجارة الخارجية

تلجا الدول الى اتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية ضمن برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية لمعالجة الاختلالات الناجمة عن اسباب مختلفة بهدف دفع عجلة النمو والتنمية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، وهنالك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى انتهاجها وهي :-

أ- ضغوط المؤسسات الدولية والدول الرأسمالية وجعلها احد الشروط الاساسية لمنح القروض واعطاء التسهيلات وتقسيط الديون على البلدان المدينة لهذا المؤسسات والدول من اجل انعاش اقتصادياتها .

ب- ميل شروط التبادل الدولي لصالح البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع الصناعية على عكس البلدان النامية (ومنها العراق) المصدرة للسلع الاستخراجية والتي تميل اسعارها الى الانخفاض .

ت - اتساع نطاق التجارة الدولية وجعلها احد العناصر الاساسية في خلق النمو الاقتصادي ، اذ بينت العديد من الدراسات باهمية الصادرات كعنصر دافع للنمو الاقتصادي كما حصل في دول جنوب شرق اسيا .

٣- متطلبات تحرير التجارة الخارجية

أ- وجود سياسة اقتصادية سليمة على المستوى الكلي تأخذ بالحسبان الواقع الاقتصادي للبلد في ضوء الموارد الاقتصادية المتوفرة لتكون عوامل مساعدة لتحقيق الاهداف المنشودة من حرية التجارة ، لاسيما السياسات المتعلقة بالاستثمار والاسعار .

ب- ان يكون الغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة وابدالها بتعريفة كمركية يصاحبها اجراءات تشجيع الصادرات .

ت – ان يكون سعر الصرف واقعي يعكس الواقع النقدي للبلد ومن ثم محاولة تخفيضه من اجل مضاعفة مكاسب مبكرة من تحرير التجارة .

٤- ادوات السياسة التجارية

توجد عدد من الادوات اولها سعرية وتشمل الرسوم الكمركية وغالبا ما تفرض على الواردات اما بنسبة مئوية معينة او نوعية وذلك بفرض مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة ، وكذلك سياسة الاغراق والتي تستخدمها الدولة للتمييز بين الاسعار السائدة في الداخل والخارج ، فضلا عن الاعانات النقدية والعينية للمصدرين فضلاً عن تخفيض سعر الصرف بهدف تشجيع الصادرات [٨] ، اما الثانية فتتمثل بالادوات الكمية كنظام الحصص وتراخيص الاستيراد ، في حين تمثل الثالثة الادوات التنظيمية كالاتفاقات والمعاهدات التجارية المبرمة مع البلدان واتفاقيات الدفع والتكتلات الاقتصادية.

وبالرجوع الى سياسة حرية التجارة فان الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة قامت على مبدأ حرية التبادل على اساس تحرير التجارة الدولية من كل القيود التي تعيق النفاذ والتغلغل الى الاسواق لذلك يحظر هذا المبدأ اللجوء الى القيود غير الكمركية باعتبارها تقييداً للمبادلات التجارية وتقييداً امام تسويق المنتجات المستوردة .

٥- اثار سياسة حرية التجارة على الاقتصاد

يذهب انصار هذه السياسة الى ان حرية التجارة لها العديد من الجوانب الايجابية والمزايا في حال تم تطبيقها ، وهذه المزايا هي [٩] :-

١- يساعد تحرير التجارة بالتعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته عن طريق رفع القدرة التنافسية للمنتجين المحليين من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي ، وان المنافع المتحققة متساوية سواء في البلدان النامية او المتقدمة نتيجة تخفيض الرسوم الكمركية .

٢- ان تحرير التجارة تزيد من عوائد قطاع الصادرات بالأخص السلع التي تعتمد على المواد الاولية المستوردة .

٣ – يؤدي رفع القيود التجارية الى تدفق الاستثمارات الى البلدان النامية والذي ينعكس على عملية التنمية في هذه البلدان .

٤- ازالة التشوهات في الاسعار الداخلية للسلع والخدمات وزيادة كفاءة الاقتصاد من خلال الاندماج الاقتصادي بين البلدان النامية والمتقدمة .

٥ – يساعد على تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص في

دفع عملية التنمية بسبب رفع القيود عن صادراته .

٦- رفع الطاقة الانتاجية من خلال زيادة كفاءة استخدام عوامل الانتاج وتوزيع الموارد بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، اذ يسهل هذا تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز شبكات الامان الاجتماعي لتخفيض التكلفة التي تتحملها .

٧ – تعمل سياسة تحرير التجارة على تقليل معدلات الفقر في الدول النامية ومثال على ذلك المعدلات التي تحققت في بعض الدول مثل الهند وفيتنام وغيرها .

٨- يؤدي تحرير التجارة الى رفع معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول النامية وجعلها قريبة من هذه المعدلات في الدول النامية .

٩- يؤدي تحرير التجارة الى تعديل الاختلال بين العرض والطلب للوصول الى ميزان مدفوعات مستدام من خلال الموازنة بين حاجة الاقتصاد من التمويل الخارجي من جهة ومقدرته على خدمة مديونيته الحالية والمستقبلية من جهة اخرى.

ثالثاً :- مخاطر تحرير التجارة الخارجية

على الرغم من المزايا الكثيرة لحرية التجارة على الاقتصاد العالمي ، الا ان هنالك مجموعة من المخاطر والاثار السلبية لاتباع هذه السياسة في ظل الازمات التي عصفت بالعديد من البلدان النامية مما ترسخت القناعة بمخاطر تحرير التجارة على البلدان النامية ، ومن اهم هذه المخاطر [١٠] :-

١- يقود تحرير التجارة الى التضخم النقدي وانخفاض معدلات النمو الحقيقي للناتج في البلدان النامية ولاسيما النفطية والتي يرتبط نموها بالسلع التصديرية الاولية التي تتميز بالتقلب والانخفاض.

٢- ان اتباع سياسة تحرير التجارة يؤدي الى القضاء على العديد من الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة في ظل سياسة الاغراق التي تتبعها البلدان الداخلة في التبادل التجاري .

٣- يترتب على ما سبق زيادة معدلات البطالة نتيجة تسريح اعداد من الايدي العاملة في الصناعات الخاسرة وغير القادرة على المنافسة الدولية وبالاخص في جانب صناعة السلع المخصصة للتصدير .

٤- تساهم حرية التجارة في دعم موقف المحتكرين وبالاخص الشركات العملاقة والشركات المتعددة الجنسية .

٥- يؤدي الى انقاص حصيلة الايرادات العامة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة ولاسيما في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الرسوم الكمركية الامر الذي يضعف القدرة على تمويل النفقات العامة واثارها السلبية على تكاليف الانتاج في هذه البلدان .

٦- يؤدي تحرير التجارة الى تأثر المجتمع النامي بالسلع الاجنبية على حساب السلع المحلية بسبب فجوة النوعية والكفاءة بينهما .

خلاصة ما تقدم فان اتباع سياسة حرية التجارة الخارجية يتطلب اجراءات واصلاحات هيكلية وتنفيذ سياسات مالية ونقدية مرنة وسليمة تتوافق مع متطلبات كل مرحلة من اجل تجنب سلبيات تطبيقها واثارها على الاقتصاديات في البلدان النامية .

المبحث الثاني

واقع التجارة الخارجية للعراق

تميزت نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي بانفتاح علاقات تجارية واسعة وتزايد السعي الى ازالة الحواجز التي تعيق التجارة الدولية في ظل نظام اقتصادي يعتمد على الكفاءة في تخصيص الموارد وتقسيم العمل والتخصص والتي ترافقت مع ارساء اسس النظام التجاري الدولي متمثلة بمنظمة التجارة العالمية وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وفي ظل هذه التطورات مر الاقتصاد العراقي بتحول مفاجئ تمثل بانهيار النظام السياسي (المنغلق نتيجة العقوبات الاقتصادية) وانتهى باحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق ورفع العقوبات الاقتصادية وفتح الحدود على مصرعيها في ظل ارساء مبادئ الاقتصاد الحر بدون مقدمات الامر الذي انعكس على تجارته الخارجية بصفة خاصة ، وفي هذا الاطار سيتم التركيز في هذا المبحث على تجارة العراق الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات وهيكلها وتوزيعها الجغرافي في ظل الهيكل الاقتصادي وبنية القطاعات المكونة للناتج .

اولاً :- الصادرات

في ظل السمات الاساسية للاقتصاد العراقي المتمثلة بكونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد هيكل الناتج فيه بشكل اساسي على النفط الخام ، تمثل الصادرات النفطية الركيزة الاساسية للاقتصاد ، اذ تعكس الصادرات سمات هذا الاقتصاد ، وسيتم مناقشة الاتي :-

١- هيكل الصادرات

يبين الهيكل السلعي للتجارة التغيرات التي تطرأ على السلع الداخلة في التبادل الدولي ، إذ إن ذلك يرتبط بشكل أساسي بالتغيرات في الهيكل الإنتاجي ، وهو الأمر الذي يحدث عادة بوتيرة منخفضة في الأجل القصير ، والجدول (١) يبين الهيكل السلعي للصادرات العراقية خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) .

جدول (١)

هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي للتجارة (S.I.T.C) (%)

التصنيف	البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٠	المواد الغذائية والحيوانات الحية	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
١	المشروبات والتبغ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٣	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	٩٩,٤	٩٩,٤	٩٩,٢	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٣
٤	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	المواد الكيمياوية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٧	مكائن ومعدات نقل	٠	٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٨	مصنوعات متنوعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	٠	٠	٠,١	٠	٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :- من احتساب الباحث بالاستناد الى :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة

يلاحظ من بيانات الجدول السابق سيطرة النفط الخام على هيكل الصادرات في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) على حساب تراجع كافة انواع الصادرات الاخرى ولاسيما الصادرات الغذائية والتي كان العراق يمتلك فيها ميزة نسبية مثل صادرات التمور والتي تأثرت كثيراً بالنقص الحاصل في المياه وقلة الاهتمام بها فضلاً عن عدم معالجة العديد من الامراض التي اصيبت بها ، كما يبين الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة الاصناف الاخرى من سلع التصدير بالرغم من توقيع العراق العديد من مذكرات التفاهم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقيام بإصلاحات اقتصادية كانت تهدف الى التقليل من الاعتماد على النفط في تكوين هيكل الناتج الذي بقي مسيطر عليه طيلة هذه المدة كما موضح في الجدول (٢) :-

جدول (٢)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع النفطي	باقي القطاعات
2004	11	2	48	39
2005	14	2	42	42
2006	13	2	41	44
2007	9	2	43	46
2008	8	2	45	45
2009	7	3	44	46
2010	7	3	42	48
2011	7	3	43	47
2012	7	3	43	47
2013	7	3	42	48
2014	7	3	44	46
2015	5	3	47	45

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، " المجموعة الاحصائية السنوية " ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد ، اعداد مختلفة .

٢- التوزيع الجغرافي للصادرات

يعد التركز الجغرافي احد العوامل المهمة التي تؤثر على نمو الصادرات في الدول النامية والبحوث التي حاولت اختبار أثار العلاقة وفحصها بين التركز الجغرافي للصادرات ونمو الصادرات ، إذ يعزى عدم الاستقرار في نمو الصادرات لاعتماد الصادرات في العراق وبقية الدول النامية على عدد قليل من السلع المصدرة وعلى عدد قليل من الأسواق الخارجية لتصريف تلك السلع ، وهذا سيؤدي إلى تقليل فرص هذه الدول في السيطرة على تحقيق الاستقرار في عوائد صادراتها أو في إجراء التحسينات المباشرة لتقليل آثار التقلبات الحاصلة في نمو الصادرات [١١] ، لذلك فأن الدول المصدرة تكون قد عرضت صادراتها إلى فرصة التقلبات نتيجة لانعكاسات وتأثيرات الأوضاع الاقتصادية الموجودة في الدول المستوردة على الطلب على صادراتها ، لذلك من الضروري معرفة التوزيع الجغرافي لصادرات في العراق كما يوضحه الجدول (٣) الذي يبين التوزيع الجغرافي لصادرات العراق خلال مدة الدراسة .

جدول (٣)

المنطقة الجغرافية / السنوات	الدول العربية	دول الامريكتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	باقي الدول
٢٠٠٤	٨,٧	٦٠,٧	١٧,٥	١,٢	١١,٨	٠,١
٢٠٠٥	٣,٢	٥٥,٥	٢٦,٢	١,٩	١٠	٣,٢
٢٠٠٦	٣,١	٥٥,٨	٢٢,٣	٢	١٦,٧	١
٢٠٠٧	٣,٦	٥٤,٩	٢٣,٨	٠,٩	١٥,٦	١,٢
٢٠٠٨	٣,٦	٥٤,٨	٢٣,٨	٠,٨	١٥,٧	١,٣
٢٠٠٩	٢,٢	٤٩,٦	٢٦,١	٢,٩	١٢,٩	٦,٣
٢٠١٠	٢,٢	٣٠,٧	٢١,٥	٢,٥	٤٢,٥	٠,٦
٢٠١١	٣,٩	٣٠,١	١٧,٣	٢,٨	٤٥,٤	٠,٥
٢٠١٢	٣,٣	٢٦,٨	١٦,٨	٠,٥	٤٩,٦	٣
٢٠١٣	٣,٣	٢٦,٩	١٦,٨	٠,٤	٤٩,٦	٢,٨
٢٠١٤	٣,٩	١٩,٢	١٥,٤	٠	٦١,٥	٠
٢٠١٥	٣,٤	١٨,٥	١٥	٠	٦٣,١	٠

التوزيع الجغرافي للصادرات في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ (%)

المصدر :- من احتساب الباحث بالاستناد الى :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

من بيانات الجدول السابق والذي يبين الشركاء التجاريين للعراق ، يتبين ان دول الامريكيتين ودول الاتحاد الاوربي هم الشركاء التجاريين الرئيسيين للصادرات النفطية العراقية من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٩ ، ويعود اسباب ذلك الى التغير السياسي الذي حصل عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من السيطرة على مبيعات النفط لصالح الولايات المتحدة الامريكية الذي بلغت ذروته عام ٢٠٠٤ ، اذ بلغت نسبة الصادرات (٦٠,٧%) ، كما نلاحظ من الجدول ضعف التبادل التجاري بين العراق والدول العربية طيلة مدة الدراسة ويعود ذلك الى عدة اسباب منها يتعلق بجوانب سياسية ومنها

جوانب اقتصادية تتعلق باقتصار الصادرات العراقية على النفط والمتوفر في اغلب الدول العربية ، اما العلاقة مع دول اسيا فقد تطورت نسبة الصادرات النفطية العراقية المسوقة الى اسواقها بعد عام ٢٠١٠ نتيجة انسحاب القوات الامريكية من العراق ، اذ اصبحت البلدان الاسيوية الشريك التجاري الاول للصادرات العراقية ، اذ ارتفعت نسبة الصادرات الى اسواقها من (٤٢,٥%) عام ٢٠١٠ الى (٦٣,١%) عام ٢٠١٥ على حساب الشريك التجاري السابق المتمثل بدول الامريكيتين وايضاً يعود السبب الى انخفاض الطلب على النفط من اوبك نتيجة اكتشاف النفط الصخري اضافة الى الموقع الجغرافي القريب نسبيا من دول اسيا مثل الصين والهند [١٢] .

ثانياً :- الاستيرادات

تمثل الاستيرادات السلع والخدمات المطلوبة والتي يعجز الاقتصاد الوطني عن توفيرها ويحاول الحصول عليها من الخارج من خلال حرية التجارة ، وفي هذا الشأن سيتم مناقشة :-

١- هيكل الاستيرادات

يعكس هيكل الاستيرادات مقياساً لدرجة التطور الاقتصادي من حيث تلبيته لمتطلبات التنمية والذي يبين نوع السلع التي يتم استيرادها من الخارج ، وفي حالة الاقتصاد العراقي فيشكل هيكل الاستيرادات اهمية خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام ٢٠٠٣ وبدء مرحلة اعمار ما دمرته الحروب ، اذ تبين انواع السلع التي يتم استيرادها وهل تتوافق مع متطلبات التنمية في ظل سياسات حرية التجارة المتبعة من قبل دول العالم الخارجي ، ويبين الجدول (٤) الهيكل السلعي للاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة .

يلاحظ من الجدول الخاص بهيكل الاستيرادات العراقي انه يتسم بالتنوع تتفوق فيه استيراد المكائن ومعدات النقل النسبة الاكبر في مكوناته طيلة مدة الدراسة ، والسبب يعود الى تزايد متوسط دخل الفرد العراقي نتيجة تزايد اسعار النفط والذي انعكس على القوة الشرائية للفرد بعد تزايد الرواتب والاجور في القطاع العام الامر الذي ترتب عليه تزايد اعداد السيارات والمكائن المستوردة ، اذ ان النسبة الاكبر من هذه السلع تمثلت بالسلع المعمرة والمتمثلة بأجهزة التكييف وقطع غيار السيارات فضلاً عن السيارات المستعملة والتي تزايدت بسبب تعليق الرسوم الكمركية قبل عام ٢٠١٤ ،اذ يلاحظ من بيانات الجدول السابق ان هذه النسبة تراوحت بين (٣٨,٤%) كحد ادنى و (٤٣,٥%) كحد اقصى ، وتأتي في المرتبة الثانية مصنوعات متنوعة والتي تبلغ نسبة (١٥,٨%) في اغلب سنوات الدراسة ، ثم تأتي بعدها فئة

السلع المصنوعة ومصنفة حسب المادة تليها الوقود المعدنية وزيوت التشحيم ، والملاحظ ان اغلب السلع المستوردة يمكن تصنيعها محلياً مما يدل على تخلف قطاع الصناعة التحويلية وكما راينا ذلك من خلال تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، ويمكن القول بان اتباع سياسة حرية النجارة ادت الى الاعتماد على الاستيرادات في سد الطلب المحلي على سلع الصناعة التحويلية وبالتالي فشل اتباع سياسة احلال الواردات .

جدول (٤)

هيكل الاستيرادات العراقية حسب التصنيف الدولي للتجارة (S.I.T.C) (%)

التصنيف	البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٠	المواد الغذائية والحيوانات الحية	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,٤	٥,٤	٥,٤
١	المشروبات والتبغ	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
٢	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	١,٨	١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
٣	الوفود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٤	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٦,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
٥	المواد الكيمياوية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
٦	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	٨,٤	٨,٤	٨,٤	١١,٤	١١,٣	١١,٤	١١,٤	١١,٤	١١,٤	١١,٤	١١,٤	١١,٤
٧	مكائن ومعدات نقل	٤٣,٥	٤٣,٥	٤٣,٥	٣٨,٤	٣٨,٧	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٨,٥
٨	مصنوعات متنوعة	١٥,٨	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨
٩	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :- من احتساب الباحث بالاستناد الى :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

٢- التوزيع الجغرافي للاستيرادات

يبين التوزيع الجغرافي للاستيرادات الجهات التي تزود الاقتصاد العراقي بالسلع المطلوبة والتي يعجز المنتوج المحلي عن تلبيتها ، ومن ملاحظة بيانات الجدول (٥) والذي يبين التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية ،

يتبين ان الاتحاد الاوربي بعد عام ٢٠٠٣ هو الشريك التجاري الاساسي للعراق في تزويده بالسلع المصنعة والمبينة في هيكل الاستيرادات ، اذ توزعت بلدان الاتحاد الاوربي المصدرة للعراق على فئتين تمثلت بالبلدان المنضوية تحت منظمة الاتحاد الاوربي وبلدان أوربا الشرقية ، كمات يتضح من الجدول (٥) ان العلاقات التجارية مع الدول العربية تميزت في بداية مدة الدراسة بالتحسن والتي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ والتي بلغت نسبة (٤٦,٢%) ، الا انها تراجعت بعد هذه المدة بسبب المواقف السياسية المتخذة من هذه البلدان تجاه العراق والتدخلات الاقليمية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الامني الذي انعكس بشكل كبير على الاداء الاقتصادي خلال هذه السنوات ، كما يلاحظ من بيانات الجدول تحسن العلاقات التجارية مع الدول الاسيوية والذي يشابه تزايد صادرات العراق النفطية الى هذه الدول ، اذ بلغت استيرادات العراق من هذه الدول (٥١,٦٥%) وذلك عام ٢٠١٤

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي للاستيرادات في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ (%)

المنطقة الجغرافية / السنوات	الدول العربية	دول الامريكتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	باقي الدول
٢٠٠٤	١١,١	٨,٥	٤٢,٥	١٢,٥	١٨,٨	٦,٦
٢٠٠٥	٣٠,٦	١٥,١	١١,٤	٢٩,٦	١٠,٨	٢,٥
٢٠٠٦	٣٧,٥	٧,٩	١٤,٢	٢٩,٨	١٠,٥	٠,١
٢٠٠٧	٤٦,٢	١١,٣	٦,٥	٢٤,٢	١١,٥	٠,٣
٢٠٠٨	٤٦,٢	١١,٢	٦,٥	٢٤,٢	١١,٥	٠,٤
٢٠٠٩	٣٦,٦	١٣,١	٨,٧	٢٤,٦	١٣,٣	٣,٧
٢٠١٠	٢٣,٧	١١,٩	١٣,٤	٣٠,٢	١٩,٢	١,٦
٢٠١١	٢٤,٩	٨,٦	١٠,٢	٢٩,١	٢٦,٤	٠,٨
٢٠١٢	٢١,٦	٧,١	١٠,١	٣٥,٥	٢٥,٢	٠,٥
٢٠١٣	٢١,٦	٧,١	١٠,٢	٣٥,٤	٢٥,٢	٠,٥
٢٠١٤	٢٣,٩	٥,٦	١٤,٢	٣,٤	٥١,٦	١,٣
٢٠١٥	٢٢,٥	٦,٥	١٣,٢	٧	٤٩,٣	١,٥

المصدر :- من احتساب الباحث بالاستناد الى :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

المبحث الثالث

السياسات الاقتصادية في ظل تحرير التجارة في العراق

افرزت الصدمة المالية المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط في الربع الاخير من العام ٢٠١٤ وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على ثلاث محافظات عراقية ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية ومراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة قبل هذه الظروف من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل النفقات العامة ، وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على وضع الميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة وبيان ملامح السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة سابقاً .

اولاً :- السياسات الاقتصادية الكلية

اتخذ العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد للانفتاح على العالم الخارجي وتغيير أسلوب إدارة الاقتصاد من الادارة المركزية إلى إتباع آليات السوق والحرية الاقتصادية ، لقد كانت خطوات التحول تنصب على الجانب الاقتصادي بوضع القوانين والتشريعات التي تضمن حرية النشاط الاقتصادي وقيام الإصلاحات المناسبة لتفعيل آليات وأدوات السوق وجعلها فاعلة في النظام الاقتصادي وإعطاءها دورها المناسب في حل المشكلات الاقتصادية بعد تلكؤ آلية التخطيط المركزي الشديد وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد ، اذ تؤثر السياسات الاقتصادية المتبعة في بلد ما على كافة المتغيرات الاقتصادية فيه ، ومن ضمنها متغيرات التجارة الدولية ، و تمثل مرحلة رفع العقوبات الاقتصادية وما لحقها من اتباع سياسات للإصلاح الاقتصادي في العراق العامل الابرز في تغير سياساته الاقتصادية عما كان عليه قبل رفع العقوبات الاقتصادية ، ولعل من ابرز السياسات المؤثرة في التجارة الدولية هي :-

١- السياسات المالية

تتمثل في الدور الذي تقوم به الدولة ، من خلال أدوات المالية العامة ، المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة في توجيه حركة النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويتضمن هذا التعريف مدى تدخل الدولة في توجيه الأدوات المالية طبقاً لفلسفة النظام السياسي ، لتحقيق أهداف محددة ، وبعد عام ٢٠٠٣ تميزت السياسة المالية متمثلة بالموازنة العامة للدولة بكونها موازنة بنود تعتمد بشكل شبه تام على ايرادات النفط للحصول على الايرادات العامة من اجل تمويل النفقات العامة ، اذ نظمت جميع الموازنات بعجز وانتهت بفائض ما عدا عام

٢٠١٥ ، فبالنسبة للإيرادات العامة يشير الجدول (٦) الى هيمنة الايرادات النفطية طيلة مدة الدراسة ، اما الايرادات الضريبية فلم تشهد تحسنا في الحصيلة سواء المخطط او الفعلي الا في السنوات الاخيرة من الدراسة كما موضح في الجدول (٦) .

جدول (٦)

هيكل الايراد العام الفعلي والمخطط في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) (مليون دينار)

السنوات	الايراد الفعلي	الايراد المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	32982739	21729106	151.7
2005	40502890	28958608	139.8
2006	49232349	45392304	108.4
2007	54599451	42064530	129.7
2008	80252182	50775081	158.0
2009	55209353	50408215	109.5
2010	70178223	61735312	113.6
2011	99998776	80934790	123.5
2012	119466403	102326898	116.7
2013	113767395	119296663	95.3
2014	105386623	139640628	75.4
2015	na	94048364	na
السنوات	الايرادات النفطية الفعلية	الايراد المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	32823095	21434206	153.1
2005	40007608	28336608	141.1
2006	48641120	42287900	115.0
2007	53371115	41103691	129.8
2008	79266345	45218084	175.2
2009	51874544	47528261	109.1
2010	68645785	59794180	114.8
2011	98215183	76184137	128.9
2012	116597076	99657735	116.9
2013	110890539	116363805	95.2
2014	97072410	Na	
2015		78649032	
السنوات	الايراد الضريبي الفعلي	الايراد المخطط	نسبة التنفيذ %

54.1	294900	159644	2004
79.6	622000	495282	2005
19.0	3104404	591229	2006
127.8	960839	1228336	2007
17.7	5556997	985837	2008
115.7	2879954	3334809	2009
78.9	1941132	1532438	2010
37.5	4750653	1783593	2011
98.6	2669163	2633357	2012
98.0	2932858	2876856	2013
na	Na	8314213	2014
na	15399332	na	2015

المصدر :- – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .
– البنك المركزي العراقي ، " النشرة الاحصائية السنوية " ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، اعداد مختلفة .

اما بالنسبة للإنفاق العام فقد شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة والسبب يعود الى جملة من التطورات على مختلف الجوانب تمثلت بزيادة الاجور والرواتب للعاملين في القطاع العام وتضخم اجهزة الدولة وتزايد اوجه الانفاق غير المنتج لأسباب سياسية ، ومن بيانات الجدول (٧) يمكن ملاحظة تفوق نسبة الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري طيلة مدة الدراسة سواء كان ذلك فعلي ام مخطط ، فبالنسبة للانفاق الفعلي فقد بلغت اعلى نسبة تنفيذ عام ٢٠٠٨ والتي بلغت (٩٩,٢%) من اجمالي الانفاق المخطط ، اما نسب تنفيذ الانفاق الاستثماري فقد بلغت اعلى نسبة تنفيذ فعلي (٧٥,٨%) من الانفاق الاستثماري المخطط وذلك عام ٢٠٠٨ ، والسبب في ذلك يعود الى عدة عوامل اهمها ضعف اجهزة الدولة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والرقابة عليها وانعدام التخطيط والاعتماد على شركات محلية قليلة الخبرة فضلاً عن حالات الفساد المالي والاداري التي تشوبها اضافة الى بعض العوامل وعدم الاستقرار الامني والسياسي ادت الى هذه النسب المتدنية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والتي لم تنهض او تنمي صناعات الصادرات او الصناعات التي تؤدي الى احلال الواردات .

٢- السياسة النقدية

يعد صدور القانون المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالبنك المركزي والذي اعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي لما اصدره من تعليمات واوامر بشان السياسة النقدية والائتمانية ، وقد مثل سعر الصرف للدينار العراقي الهدف الأساسي للسلطة النقدية وذلك باستخدامه هدفاً وسيطاً للسيطرة على التضخم المتراكم المستمر بسبب تطبيق سياسات الاستيراد بدون تحويل خارجي وطبع العملة بدون قيد او شرط ، فكانت اول اداة استخدمها البنك المركزي لمعالجة حالة التضخم هي الاداة السعرية المتمثلة بتناسب سعر الصرف للعملة المحلية تجاه العملة الاجنبية ، فبدأ البنك المركزي العمل بمزادات العملة الاجنبية لتفعيل ادواته النقدية ولاسيما عمليات السوق المفتوحة بالإضافة الى تحقيق هدف البنك المركزي المنشود الا وهو العمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ثم المحافظة على استقرارها ، ففي ٢٠٠٤/١٠/٤ تم انشاء مزاد العملة اليومي لبيع وشراء الدولار والتحول من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف المعوم والمدار من قبل البنك المركزي والتدخل عند الحاجه لتعديله واعتماده كمثبت اسمي لمواجهة التوقعات التضخمية للجمهور بهدف استقرار الاسعار ، وفي هذه المدة ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار اذ انخفض سعر الصرف من (١٤٥٣) دينار / دولار عام ٢٠٠٤ الى (١١٦٦) دينار / دولار عام ٢٠١٥ ، ان هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي جاء منسجماً مع حاجة الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف الجهاز الانتاجي وتراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعدم قدرة القطاعات الحقيقية على تلبية متطلبات الاشباع الكلي مما يؤدي الى انتقال نقطة التوازن بين العرض والطلب الكليين عند مستويات سعرية أعلى والذي يسبب الارتفاع في المستوى العام للاسعار ، لذلك فقد تم معالجة هذا الاختلال والنقص في العرض السلعي عن طريق ازالة القيود على الواردات لسد متطلبات السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار ، ان رفع قيمة الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية ينعكس على خفض تكاليف السلع المستوردة وهذا يعني رفع المستوى المعيشي للفرد من خلال رفع قيمة الدينار العراقي ، الا ان ذلك انعكس سلباً على المنتج المحلي بسبب ضعف منافسته للمنتج الاجنبي من خلال تقليل الميزة التنافسية للصادرات المحلية مقابل

جدول (٧)

هيكل الانفاق العام الفعلي والمخطط في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الفعلي	الانفاق المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	32117491	33657511	95.4
2005	26375175	35981168	73.3
2006	33487877	50963161	65.7
2007	39031231	51727468	75.4
2008	59403375	59861973	99.2
2009	52567025	69165523	76.0
2010	70134200	84657467	82.8
2011	69639523	96662766	72.0
2012	90374783	117122930	77.1
2013	106873027	138424608	77.2
2014	83556226	163416518	51.1
2015	na	119462429	na
السنوات	الانفاق الجارية الفعلية	الانفاق الجاري المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	29102758	28543338	101.9
2005	21803157	28431168	76.6
2006	30119598	41691161	72.2
2007	31308188	39062163	80.1
2008	47522700	44190746	107.5
2009	42053620	54148081	77.6
2010	54003334	60980694	88.5
2011	56017261	66596473	84.1
2012	69619391	79954033	87.0
2013	72226014	83316006	86.6
2014	58625459	98793961	na
2015	Na	78248392	na
السنوات	النفقات الاستثمارية الفعلية	النفقات الاستثمارية المخططة	نسبة التنفيذ %
2004	3014733	5114173	58.9
2005	4572018	7550000	60.5
2006	3368279	9272000	36.3
2007	7723043	12665305	60.9
2008	11880675	15671227	75.8

70.0	15017442	10513405	2009
68.1	23676772	16130866	2010
45.3	30066292	13622262	2011
55.8	37177897	20755392	2012
62.8	55108602	34647013	2013
38.5	64622557	24930767	2014
na	41214037	Na	2015

المصدر :- – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

– البنك المركزي العراقي ، " النشرة الاحصائية السنوية " ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، اعداد مختلفة .

السلع الاجنبية بسبب المغالاة في تقييم العملة المحلية ، اذ اصبحت السلع المستوردة بالدولار رخيصة الثمن للمستهلك المحلي فيما تصبح السلع المصدرة عدا النفط غالية الثمن للمستهلك الاجنبي مما يزيد من الاختلال في هيكل الصادرات وبقاء النفط المسيطر عليه وهيكل الاستيرادات نحو السلع الاستهلاكية ، وبالتالي يمكن القول ان السياسة النقدية غير منسجمة مع سياسات تحرير التجارة لأنها قيدت الصادرات وعززت الاستيراد من خلال اتباع سعر الصرف الحالي .

ثانياً :- الميزان التجاري في العراق

يشير الميزان التجاري الى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، فاذا رجحت قيمة الصادرات على الواردات فيطلق بالفائض وبالعكس في حالة العجز ، وان حالة العجز والفائض تختلف من بلد الى اخر باختلاف قوة الاقتصاد ومكانتها في التجارة الدولية ، فبلد مثل الولايات المتحدة الامريكية تسجل عجز في ميزانها التجاري و لايشكل ذلك مشكلة لها كون ان اغلب السلع المستوردة من الخارج تعود لشركاتها العاملة خارج اراضيها ، الا ان تسجيل عجز في الميزان التجاري في اقتصاد مثل العراق قد يكون له اثار سلبية على بعض متغيراته الاقتصادية كاستنزاف الاحتياطيات وتخلف القطاعات السلعية غير النفطية وغيرها ، ومن بيانات الجدول (٨) نلاحظ تحقيق الميزان التجاري في العراق فائضاً ما بعد عام ٢٠٠٤ ، ويختلف هذا الفائض تبعاً لتفاوت اسعار النفط في السوق الدولية ، اذ نلاحظ ارتفاع الفائض التجاري من (٣٣٩٦٤) مليون دولار عام ٢٠٠٨ الى (٤٤٠٥٣) مليون دولار عام ٢٠١٢ ، اما في السنوات اللاحقة فقد انخفض الفائض التجاري بفعل انخفاض اسعار النفط الى ان بلغ (١٠٢٥٣) مليون دولار عام ٢٠١٥ ، كما يلاحظ من بيانات الجدول (٨) ان نسبة مساهمة القطاع العام

في الاستيرادات تناقصت بصورة تدريجية ، اذ انخفضت من (٦٩%) عام ٢٠٠٥ الى (٢٣%) عام ٢٠١٥ ، وبالعكس مساهمة القطاع الخاص في الاستيرادات التي تزايدت من (٣١%) عام ٢٠٠٥ الى (٧٧%) عام ٢٠١٥ ، والسبب يعود الى اتباع العراق وصفات صندوق النقد الدولي في القيام بالاصطلاحات المتعلقة بتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاسواق من القيود تبعاً لشروط الدول المانحة ، اذ تستوجب هذه الشروط فسح المجال امام القطاع الخاص في القيام بالنشاط الاقتصادي ورفع الدعم عن بعض السلع اضافة الى رفع اسعار المشتقات النفطية وغيرها من الاصلاحات الامر الذي انعكس تدريجيا على ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في استيراد السلع على عكس المدد السابقة لمدة الدراسة والتي كانت تستحوذ الدولة على النسبة الاكبر في القيام بالمبادلات الدولية .

جدول (٨)

الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ (مليون دولار امريكي)

الفقرة	قيمة الصادرات	نسبة مساهمة النفط %	قيمة الاستيرادات	استيراد القطاع العام %	استيراد القطاع الخاص %	الميزان التجاري
٢٠٠٤	١٧٨١٠	٩٩,٤	٢١٣٠٢	٥٨	٤٢	(٣٤٩٢)
٢٠٠٥	٢٣٦٩٧	٩٩,٤	٢٠٠٠٢	٦٩	٣١	٣٦٩٥
٢٠٠٦	٣٠٥٢٩	٩٩,٢	١٨٧٠٧	٦٢	٣٨	١١٨٢١
٢٠٠٧	٣٩٥٨٧	٩٩,٣	١٦٦٢٢	٤٨	٥٢	٢٢٩٦٤
٢٠٠٨	٦٣٧٢٦	٩٩,٣	٢٩٧٦١	٤٤	٥٦	٣٣٩٦٤
٢٠٠٩	٣٩٤٣٠	٩٩,٣	٣٥٢٨٤	٣٤	٦٦	٤١٤٥
٢٠١٠	٥١٧٦٣	٩٩,٣	٣٧٣٢٨	٢٦	٧٤	١٤٤٣٥
٢٠١١	٧٩٦٨٠	٩٩,٣	٤٠٦٣٢	٢٧	٧٣	٣٩٠٤٨
٢٠١٢	٩٤٢٠٨	٩٩,٣	٥٠١٥٥	٣٦	٦٤	٤٤٠٥٣
٢٠١٣	٨٩٧٦٧	٩٩,٣	٥٠٤٤٦	٣٦	٦٤	٣٩٣٢١
٢٠١٤	٨٣٩٨٠	٩٩,٣	٤٥٢٠٠	٣٨	٦٢	٣٨٧٨٠
٢٠١٥	٤٣٤٤١	٩٩,٣	٣٣١٨٨	٢٣	٧٧	١٠٢٥٣

المصدر :- من احتساب الباحث بالاستناد الى :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

ثالثا :- سياسات التجارة الخارجية

تبنى العراق بعد عام ٢٠٠٣ سياسة الباب المفتوح في علاقاته الاقتصادية الدولية وفق القرار (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ والذي يتضمن الانتقال من سياسة الحماية التجارية الى الحرية في المعاملات الدولية ، وفيما يأتي اهم السياسات المتبعة :-

١- سياسات التصدير

تتضمن هذه السياسات ما نص عليه القرار (٥٤) لعام ٢٠٠٤ والذي ينظم قواعد التصدير من حيث خضوع بعض المواد الى اجازات تصدير مثل المتفجرات غير العسكرية والمواد الغذائية كالسكر والشاي والحليب والرز وغيرها وكذلك البضائع المصنعة مثل الاسمنت والحديد وغيرها ، اما الصادرات المحضورة فتشمل الاسلحة والمواد الكيمياوية والمخدرات والاثار وغيرها ، وقد هدفت هذه السياسة الى تامين اسواق دائمة وواسعة للصادرات من المواد الاولية وبعض المواد الغذائية مثل التمور لخلق القدرة التنافسية من خلال الغاء الحواجز السعرية والكمية او تخفيضها لتشجيع تنويع الصادرات [١٣] ، وهنا لابد من الاشارة الى وجود عوائق حالت دون تنوع الصادرات منها يتعلق بالاقتصاد المحلي من حيث تركز الصادرات بسلعة واحدة ضعيفة التشابك بباقي القطاعات الاقتصادية فضلاً عن ضعف البنية التحتية التي تنعكس على تكاليف الانتاج بالزيادة ، والبعض الاخر يتعلق بالجانب الدولي والمتمثلة بالمنافسة من قبل السلع الاجنبية والمدعومة من قبل البلدان المصدرة لممارسة عملية الاغراق .

٢- سياسة الاستيراد

تتضمن هذه السياسات وفق القرار (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ تحديد المواد التي يحظر استيرادها من مواد كيمياوية ومخدرات واثار وغيرها ، وكذلك المواد التي يجوز استيرادها بشرط الحصول على اجازة استيراد والتي تشمل باقي المواد ، وقد تضمنت اهم سياسات الاستيراد تخفيض التعريفات الكمركية وازالة القيود الكمية والحصص بهدف تسهيل استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية والحد من الاحتكار وتوسيع نطاق الاستيراد ، واقتصار التعريفة الكمركية برسم موحد بلغ (٥%) ، وقد الغي هذا القرار واستبدل بقانون التعريفة الكمركية رقم (٢٢) لعام ٢٠١٠[١٤] ، كمركية على السيارات المستوردة بنسبة (٢٥%) لاغراض مالية تتمثل بالحصول على الايرادات بعد تراجع اسعار النفط ، ومن خلال تحليلنا السابق لهيكل الاستيرادات الذي يتسم بالتنوع بالأخص السلع الصناعية ، نرى ان هذه السياسات لم تصمم من اجل حماية وتشجيع الصناعة المحلية ، ويظهر ذلك جليا من خلال النسب المتدنية التي تساهم فيها قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي ،

والذي يعود الى الكثير من العوامل والسياسات الاقتصادية المتبعة والتي ادت الى تخلف هذا القطاع الحيوي .

المبحث الرابع

الاجراءات المقترحة للاستفادة من مزايا تحرير التجارة

طبق العراق العديد من سياسات الاصلاح الاقتصادي بشقيها التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي ومتغيراته بما فيها متغيرات التجارة الدولية بعد عام ٢٠٠٣ ، واتخذ العديد من الخطوات التي تقود الى تحرير التجارة الخارجية واتباع سياسة الحرية للاتجاه نحو تطبيق الية السوق كما راينا سابقاً ، وتماشياً مع هذا الامر قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٤ ، وفي عام ٢٠٠٥ قدم العراق مذكرة حول نظام التجارة الخارجية والتي تمثل وثيقة الانضمام الرئيسية ، وبموجبها تم دراسة هذه المذكرة من قبل المنظمة وتم توجيه مجموعة من الاسئلة والاستفسارات عن الملفات السياسية والاقتصادية والتي اجيب عنها من قبل اللجان المختصة بهذا الغرض ، وفي عام ٢٠٠٨ قدم العراق خطة العمل التشريعية نوقشت فيه الملفات المهمة علاوة على مجموعة من البيانات والاحصاءات والمطلوبة منه من اجل الانضمام الى منظمة التجارة الدولية من اجل الحصول على مزايا هذا الانضمام .

ان الامر الذي لا يخفى على المختصين هو وجود اثاراً سلبية لهذا الانضمام في ضوء خصائص الاقتصاد العراقي وواقع متغيراته الاقتصادية ، لذلك ومن اجل الاستفادة من مزايا اتباع سياسة حرية التجارة ، فهنالك مجموعة من الاجراءات المقترحة في جانب السياسات المالية والنقدية والتجارية .

اولا :- السياسات المالية

تنقسم هذه الاجراءات الى جانبين الاولى تتعلق بجانب سياسة الانفاق بشقيه الاستثماري والجاري ، اذ يجب تنشيط الانفاق الاستثماري وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة من اجل زيادة الطاقة الانتاجية في القطاعات السلعية وتنويع الاقتصاد للحصول على مصادر اضافية للدخل وتقليل الاعتماد على النفط فضلاً عن اعمار البنى التحتية من اجل دعم الصناعات الناشئة لتقليل تكاليفها ، وفي هذا المجال يتطلب الامر تنشيط الاستثمار للقطاع الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة قائمة على تحقيق الاستقرار السياسي والامني وتقليل المخاطر لجذب رؤوس الاموال لغرض الاستثمار ، اما جانب الانفاق الجاري فيتطلب الامر تخفيضه من خلال الغاء الامتيازات والتخصيصات المالية غير المهمة والتي منحت بقوانين وتوافقات سياسية ، اذ

تبين من خلال تحليل الانفاق العام انه يشكل النسبة الاكبر والذي يعود الى اسباب امنية وسياسية ، والمطلوب بعد القضاء على التحديات الامنية وتحقيق الاستقرار الامني مراجعة اوجه هذا الانفاق وتخفيضه وتحويل مبالغه الى جانب الانفاق الاستثماري ، وذلك كون ان الانفاق الجاري يمثل طلباً استهلاكياً يصعب تغطيته من العرض المحلي للسلع مما يستوجب زيادة الواردات التي بدورها تعمق وضع الميزان التجاري .

اما جانب السياسة الايرادية ومن اجل الحصول على مزايا تحرير التجارة ، فيتم اقتراح تنويع مصادر الايرادات غير النفطية وبخاصة الضريبية مع ضرورة تقديم اعفاءات وحوافز للمستثمرين الاجانب من اجل جذب رؤوس اموالهم في القطاعات السلعية غير النفطية كالصناعية والزراعية ، وكذلك في القطاع السياحي والخدمي ، والمهم هنا ان يتم فرض الضرائب والرسوم الكمركية على السلع المستوردة والمنافسة للسلع المحلية والتي يمتلك العراق ميزة نسبية لانتاجها من اجل دعم المنتج المحلي ، اضافة الى فرض ضرائب على السلع الكمالية وغير الضرورية والتي تؤدي الى التقليل من الطلب عليها وبالتالي تقليل استيرادها من اجل تفادي اختلال اكبر في الميزان التجاري ومن ثم تقليل حجم النقد الاجنبي المتسرب الى الخارج .

ثانياً :- السياسة النقدية

يمثل الجانب الاهم فيه السياسة المتبعة في تحديد سعر الصرف ، وهنا ستؤثر عملية تقليل الاستيرادات من الخارج كنتيجة للسياسة المالية المقترحة يؤدي الى انخفاض تسرب العملة الاجنبية الى الخارج وتزايد المعروض النقدي الاجنبي مما يجعل سعر النقد الاجنبي منخفضاً مقابل الدينار العراقي بسبب زيادة العرض وانخفاض الطلب عليه ، ويزيد من فرص استيراد السلع الانتاجية لغرض الاستثمار في الداخل وقيام مشروعات تحل محل السلع المستوردة بشكل تدريجي وبالذات السلع ذات الميزة النسبية التي يتميز بها ، او بعض الصناعات الغذائية والنسيجية والمطاطية مما يخفض تكاليفها وتزايد قدرتها التنافسية ، وعند ذلك يتطلب الامر تخفيض سعر صرف الدينار العراقي بصورة تدريجية مما يجعل تكاليف الانتاج لهذه السلع منخفض وقادر على التنافس الدولي في الاسواق العالمية او على الاقل في الاسواق الاقليمية ، وهنا يتم اقتراح الاستفادة من تجارب بعض البلدان المجاورة ومنها تجربة ايران في هذا المجال والتي يوجد لديها نظام صرف متعدد حسب المناطق والاغراض في ظل رقابة للنقد الاجنبي .

ثالثاً :- السياسة التجارية

لغرض تنشيط قطاع التجارة الدولية والاستفادة منه في ظل المقترحات السابقة للسياستين المالية والنقدية يتطلب وضع خارطة تفصيلية عن امكانات البلد وقدراته وما اهم السلع التي يمكن احلالها محل السلع المستوردة وما تحتاجه تلك السلع من سلع انتاجية لغرض حصرها وتحديد امكانية استيرادها ، اما ما يتعلق بالجانب الفني والتنظيمي للتجارة فيتطلب الامر السيطرة على كافة المنافذ الحدودية وتنظيمها وجعلها مراكز لتوثيق البيانات والمعلومات الدقيقة ، وانشاء وتطوير المنافذ الحدودية التجارية والتوسع في اقامة مناطق تجارة حرة فيها ومراكز جذب لرجال الاعمال لتبادل المعلومات وتقوية العلاقات التجارية بينهم ، ومن الضروري توفر نظام مراقبة السلع المستوردة من خلال تفعيل عمل جهاز التقييس والسيطرة النوعية واقامة المختبرات الصحية لفحص السلع الواردة للعراق والتنسيق مع الملحقيات التجارية في البلدان الموردة للعراق ، ومطابقة قوائم الاستيراد مع البنك المركزي للتأكد من ان المواد المستوردة تطابق المبالغ النقدية الاجنبية التي تم بيعها في مزاد العملة للمستوردين المحليين .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات

١- ان السياسة المالية التوسعية والمتبعة في العراق ادت الى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مما انعكس على الاستيرادات التي شهدت توسعا خلال مدة الدراسة .

٢- ادت سياسة تحرير التجارة المتبعة الى التأثير السلبي على القطاعات السلعية غير النفطية وهذا يتفق مع فرضية البحث .

٣- لم تؤدي سياسات الاستيراد والتصدير في العراق الى النتائج المرجوة منها في برامج تحرير التجارة ، فبالنسبة الى الاستيرادات ادت السياسة المتبعة الى توسيع نطاق السلع الاستهلاكية الكمالية ، اما الصادرات وسياستها المتبعة فلم تحقق نتائج ايجابية في جذب الاستثمارات وتوفير العملات الاجنبية وتنويع الانتاج المحلي .

٤- لم تؤدي السياسة النقدية الدور الفاعل في توفير الارضية الملائمة لتنفيذ برامج تحرير التجارة بسبب سياسة سعر الصرف المتبعة والقائمة على التثبيت والتدخل من خلال مزاد العملة التي تعد ناجحة في الاجل القصير وفيها الكثير من السلبيات في الاجلين المتوسط والطويل .

ثانياً :- التوصيات

١- ان تكون السياسات المالية والنقدية متناسقة مع سياسات تحرير التجارة ، بالاخص في مجالي فرض الرسوم الكمركية والضرائب وسعر الصرف .

٢- التنويع الاقتصادي في القطاعات السلعية غير النفطية بالأخص في الصناعة والزراعة والقطاعات التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية .

٣- اتباع سياسة الحمائية التجارية لبعض الصناعات الناشئة من اجل تحسين وضعها التنافسي من خلال فرض رسوم على السلع الاجنبية المشابهة وتقديم الدعم المادي والاعانات لمنتجي هذه الصناعات .

٤- توفير بيئة سياسية وقانونية وامنية ملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية في القطاعات غير النفطية .

الهوامش

١

(٢) ابن منظور ، " لسان العرب " ، الطبعة الاولى ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص١٨١ .

(٣) نيجيرو ودز ، " الاقتصاد السياسي للعولمة " ، ترجمة احمد محمود ، الطبعة الاولى ، المجلس الاعلى للثقافة والفنون ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٧٥ .

(٤) احسان خضر ، " برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .

(٥) عبدالمطلب عبدالحميد ، " السياسات الاقتصادية " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٤ .

(٦) باسمة كزار حسن ، " سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاج ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢ .

(٧) معهد صندوق النقد الدولي ، تحليل ميزان المدفوعات ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣ .

(٨) جاسم محمد ، " التجارة الدولية " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٦ ،ص١٤٢ .

(٩) ينظر الى :-

– عبدالفتاح مراد ، " موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٣ .

– عبدالهادي يوسف ، " السياسة المالية وتصحيح الوضع الخارجي " ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ .

– عيسى محمد ، " التثبيت والتصحيح الهيكلي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

(١٠) محمد صفوت ، " منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٧

(11) A . Macbean , "Export Instability and Economic Development ", Allen and Uneven , London , 1966,p.44 .

(١٢) كوبا غفينادزة وامجد حجازي ، " العراق قضايا مختارة ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠١٥ ، ص ٤ .

(١٣) وليد احمد محمد ، " الاقتصاد العربي والعولمة " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢ .

(١٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤١٧٠ ، كانون الاول ، ٢٠١٠ .

المصادر والمراجع

() ابن منظور ،" لسان العرب "، الطبعة الاولى، الجزء الرابع ، المجلد الرابع، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٠ .

(2) نيجيرو ودز ، " الاقتصاد السياسي للعولمة " ، ترجمة احمد محمود ، الطبعة الاولى ، المجلس الاعلى للثقافة والفنون ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

(٣) احسان خضر ، " برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

)٤(عبدالمطلب عبدالحميد ، " السياسات الاقتصادية " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

(5) معهد صندوق النقد الدولي ، تحليل ميزان المدفوعات ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٧ .

(6) جاسم محمد ، " التجارة الدولية " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٦ .

(7) عبدالفتاح مراد ، " موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ .

(8) عبدالهادي يوسف ، " السياسة المالية وتصحيح الوضع الخارجي " ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧ .

(9) عيسى محمد ، " التثبيت والتصحيح الهيكلي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ,٢٠٠٤

(10) محمد صفوت ، " منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .

(11) A . Macbean , "Export Instability and Economic Development ", Allen and Uneven , London , 1966 .

(12) كوبا غفينادزة وامجد حجازي ، " العراق قضايا مختارة ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠١٥ .

(13) وليد احمد محمد ، " الاقتصاد العربي والعولمة " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، ٢٠٠٢ .